مجلة سوسيولوجيا الجريمة للبحوث والدراسات في الظواهر الاجرامية

المجلد الخامس/ العـدد: الثاني (09)، (2024)، ص 24 – 44

واقع جريمة القتل في الضفة الغربية في ظل إنتشار فايروس كورونا

كما في إحصائيات جهاز الشرطة الفلسطينيّة

The reality of murder in the West Bank in light of the spread of the Corona virus

As in the statistics of the Palestinian Police Service

وفاء سامح الخطيب*، عصام حسني الاطرش[2]

[1] جامعة القدس (افلسطين)، wafaa.m.khateeb@gmail.com

[2] جامعة الاستقلال (فلسطين)، esam_al_atrash@yahoo.com

تاريخ الاستلام: 2024/05/04 تاريخ القبول: 2024/06/30 تاريخ النشر: 2024 /12/31

ملخص

هدفت الدراسة التعرف إلى واقع جريمة القتل في الضفة الغربية في ظل إنتشار فايروس كورونا كما في احصائيات جهاز الشرطة الفلسطينية، تكون مجتمع الدراسة من ضحايا جرائم القتل في الضفة الغربية البالغ عددهم (45) ضحية موزعة على (31) ذكور و (10) إناث و (4) حدث خلال الفترة ما بين بداية شهر (1) وحتى منتصف شهر (11) من العام (2020) حسب إحصائيات (جهاز الشرطة الفلسطينية، 2020)، إعتمدت الدراسة على منهج تحليل المضمون للإجابة على الأسئلة وتحقيق الأهداف، حيث تم تحليل البيانات والمعلومات من مصادرها الأولية والثانوية المتمثلة في إحصائيات جهاز الشرطة الفلسطينية والمصادر والمراجع المتمثلة في الكتب والمجلات والدوريات والإنترنت ورسائل الماجستير وإطروحات الدكتوراة، توصلت الدراسة لعدد من النتائج لعل من أهمها إن غالبية قضايا جرائم القتل في مناطق الضفة الغربية كانت لصالح الذكور بنسبة (31) مقابل (10) للإناث، إضافة إلى أن هناك العديد من العوامل والأسباب المؤدية لجريمة القتل في مناطق الضفة الغربية لعل من أهمها (الإحتلال، وسائل الإعلام ومواقع التواصل الاجتماعي، العشائر، الفقر والبطالة، انتشار فايروس كورونا، إنتشار السلاح وحمله، ضعف التشريعات القانونيّة)، في حين أن أهم الآثار الناتجة عن جريمة القتل تتمثل في الجلوة والدية التي يدفعها أقل القاتل لأهل المقتول كتعويض لهم، كما وينتج عن جريمة القتل آثار سلبية على السلم الأهلي الذي يؤثر بدوره على الأمن القومي

كلمات مفتاحية: الجريمة، جريمة القتل، فايروس كورونا، الإحصائيات، جهاز الشرطة.

Abstract: The study aims to identify the actual situation of crime and murder in the West Bank in light of the spread of the Corona virus, based on the

statistics of the Palestinian police force. The study consistes of the (45) victims of murder crimes in the West Bank, distributed among (31) males, (4) underage and (10) females. In addition, all the crimes happened during the period between the beginning of January until the middle of November (2020) as stated in the statistics of (the Palestinian Police Authority, 2020). The study relies on the content analysis method to answer questions and achieve goals. It also contains an analysis to statistics of the Palestinian Police Force and the sources and references mentioned in books, magazines, periodicals, the Internet, master's theses and doctoral theses.

The study found a number of results most importantly is that the majority of murders cases in the West Bank were committed by males (31) case compared to only (10) murders committed females. Inaddition, aknowledgeing many factors and causes that lead to murder in the regions of the West Bank. For example, one of the most important reasons is the occupation. Furthermore, the social media, clans, poverty, unemployment, the spread of the Corona virus, the spread of illegal weapons and (the weakness of legal legislation).

This study also states the evacuation of the murderer and the amount of money that the least murderer pays to the family of the victim as compensation. This would effect on civil peace, which in turn affects also on national security.

* وفاء سامح الخطيب

مقدمة الدراسة:

تعد الجريمة إحدى المشكلات وأخطرها وأكثرها تعقيداً من الناحية الاجتماعية، لذلك تعد من المشكلات التي واجهت البشرية، التي تحتل مكانة متقدمة بين المشكلات الاجتماعية المدرجة على قوائم أولويات المجتمعات البشرية دون استثناء، حيث يعتبر الحد من ويلاتها وأخطارها مهمة تسعى اليها المجتمعات للتخفيف من اثارها ومعالجة أخطارها بالأسلوب الذي تراه تلك المجتمعات مناسباً (شقفة وأبو عمرة , 2012)، حيث يُقصد بالجريمة كظاهرة اجتماعية بأنها كل فعل يتنافى مع القيم السائدة في المجتمع، وهي خطيئة اجتماعية تعارض قيم وأخلاق المجتمع. إضافة إلى أنها كل فعل أو امتناع عن فعل يصدر عن ارادة مدركة تخرق أمن ومصالح وحقوق الأفراد والمجتمع (نجم، 2013)، إذ تعد الجريمة بكافة أشكالها ظاهرة عالمية تعاني منها كافة المجتمعات البشرية، وتختلف من حيث الشكل والنوع والمستوى حسب التطور الحضاري والتكنولوجي لأي مجتمع من المجتمعات وحسب المنطقة الجغرافية، فالجغرافيا الحديثة تقوم بتفسير التباين المكاني للظواهر السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تحدث على سطح الأرض، ويتأتى هذ التفسير من خلال العلاقة بين المتغيرات الطبيعية والبشرية التي لها تأثير على ممارسة الجريمة بما فيها جريمة القتل.

لهذا كله فانه بات من الضروري على كل المجتمعات أن تضع يدها على الأسباب المؤدية للجريمة من أجل منع وقوعها والحد من انتشارها، ذلك من خلال الدراسات والأبحاث في شتى الميادين العلمية والطبية والثقافية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والدينية والجغرافية، والمجتمع الفلسطيني ككل المجتمعات يتعرض الى مستوى من الجريمة التي هي بين مد وجزر، نتيجة للضغوطات النفسية والاجتماعية والسياسية التي يتعرض لها الشعب الفلسطيني من جهة، ومن جهة أخرى اخرى ناتجة عن ظروف شخصيّة ومعيشيّة (السلايمة, 2018)، ففي وقتنا الحالي الذي يشهد إنتشار فايروس الكورونا في جميع أنحاء العالم الذي تسببت بموت الآلاف من البشر، والذي أخذ يُلقي بظلاله على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في كل المجتمعات، حيث أضحت العديد من المجتمعات وعلى رأسها الفقيرة تعاني من الجوع والفقر والبطالة وتردي الأوضاع الصحيّة التي من شأنها تؤدي إلى زيادة نسبة ممارسة الجريمة الموجودة في جميع الدول النامية والمتقدمة على حد سواء، لكن الاختلاف كما قلت في البداية يكمن في تباين درجة ونسبة حدوث الجريمة، إضافة إلى الظروف الاجتماعية والاقتصادية والأمنية السائدة في تلك المجتمعات. (السعايدة، 2020)

مشكلة الدراسة:

إن طبيعة العلاقات الاجتماعية ومراكز الضبط الاجتماعي في المجتمع الفلسطيني قد تغيرت وأصابها الخلل نتيجة للضغوطات الكبيرة التي يتعرض لها الشعب الفلسطيني من قلة فرص العمل والسكن والزواج والتعليم والصحة والأمن والإستقرار, ونتيجة لسوء الأوضاع الاقتصادية والسياسية، أضف إلى ما سبق أن فيروس كورونا وإنتشاره في جميع دول العالم كان له دور في ارتفاع معدلات

الجريمة في دول العالم بشكل عام وفلسطين بشكل خاص، فحسب احصائيات (جهاز الشرطة الفلسطينية، 2019) بلغ عدد الجرائم المرتكبة في الضفة الغربية لعام (2016) (29279) جريمة, وفي عام (2017) بلغ عددها (32099), في حين عام (2018) بلغ عددها (32911), وأما فيما يخص جريمة القتل في الضفة الغربية فهي كذلك في إزدياد بطريقة لا يُستهان بها مقارنة بالسنوات السابقة حيث بلغت نسبتها منذ بداية شهر (1) وحتى منتصف شهر (11) من العام (2020) حسب إحصائيات (جهاز الشرطة الفلسطينيّة، 2020) (45 ضحيّة) منها (31 ذكور) و (10 إناث) و (4) حدث مقارنة بالعام (2018) حيث بلغت جرائم القتل (24) جريمة بواقع (43.3%) وفي عام (2019) بلغت (27) جريمة قتل بواقع (47%) حسب ما أشار له الناطق الإعلامي في جهاز الشرطة الفلسطينية لؤي إرزيقات المشار لها في (الزواوي، 2020) إن الزيادة الملحوظة في نسبة الجريمة بما فيها جريمة القتل في الضفة تدفعنا الى الوقوف على هذه المشكلة بالغة الخطورة، لأن الانسان أغلى وأهم كائن في الوجود، ومن حقه أن يعيش في بيئة نظيفة آمنة خالية من الجريمة، ولأن المحافظة على وجوده من أهم الأولويات جاءت هذه الدراسة للإجابة عن السؤال الرئيس الاتي: **ما واقع جريمة القتل في الضفة الغربية في ظل إنتشار فايروس كورونا كما في إحصائيات جهاز الشرطة الفلسطينيّة؟**

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من كونها ترصد التطورات التي طرأت على مشكلة تُعدّ من أهم المشاكل التي يعاني منها المجتمع الفلسطينيّ في الآونة الأخيرة، ألا وهي جرائم القتل التي تعدّ واحدة من المشكلات المهمة التي يجدر بنا دراستها، بخاصة في ظلّ ما يعانيه المجتمع الفلسطينيّ من صعوبات على المستويات جميعها (الاقتصاديّة، الاجتماعيّة، الثقافيّة، السياسيّة، الصحيّة) إضف إلى ذلك إنتشار فايروس كورونا اللعين الذي زاد من المشاكل في جميع مجالات الحياة سابقة الذكر، مما يعني أنه سبب في زيادة نسبة ممارسة جرائم القتل في الوقت الحالي إن لم يكن السبب الرئيس، كما وتنبع أهمية الدراسة كذلك في أن الجريمة بجميع أشكالها هي من أخطر الظواهر الاجتماعية التي تهدد السلم المجتمعي. إضافة إلى أنها تعد عدوان مباشر على أحد أهم أركان الحياة الاجتماعية ألا وهو الأمن، ومن المعروف أن المجتمع الفلسطيني يتميز بالروابط الاجتماعية وتماسك علاقات السكان مع بعضهم، والجريمة كفيلة بتفكيك تلك الروابط وزعزعة العلاقات الإنسانية بين أبناؤه، إضافة إلى أن للدراسة أهمية نظريّة علميّة وأخرى عمليّة تطبيقيّة:

وأما الأهمية النظريّة العلميّة تتمثل في أن الدراسة الحاليّة:

- تُعتبر من الدراسات التي تلامس واقع جريمة القتل في الضفة الغربية.

- تعمل على ابراز الاثار المترتبة على ممارسة جريمة القتل الجريمة في الضفة الغربية.
- تعمل على ابراز نسبة جريمة القتل وتوزيعها في الضفة الغربية.
- تعمل على إبراز دور إنتشار فايروس كورونا على إرتفاع نسبة جرائم القتل في الضفة الغربية.
- ستضيف الى المكتبة الفلسطينية والتراكم العلمي والمعرفي نوعاً جديداً من الدراسات البحثيّة.

في حين تتمثل الأهمية العمليّة التطبيقية في مجموعة الجهات التي ستستفيد من نتائج هذه الدارسة كما على النحو الآتي:

- **الأهل:** إستفادتهم تكمن في التعرف على أهم الأسباب التي تؤدي إلى ممارسة أبناؤهم للجريمة للحد منها.
- **المؤسسات الرسمية وغير الرسمية في الضفة الغربية:** الاستفادة من نتائج الدراسة في برامجهم التوعويّة لتخفيض نسبة الجريمة ومكافحتها.
- **السياسيون ومتخذوا القرار:** الاستفادة منها من خلال معرفة معدلات ومؤشرات الجريمة والعوامل المؤثرة بها بشكل علمي والآثار المترتبة عليها، فقد تساعدهم تلك النتائج بوضع سياسات وقوانين مناسبة للحدّ من تلك الظاهرة.
- **الباحثون:** استفادتهم تكون من خلال إطلاعهم على نتائج الدارسة مما يمكنهم من البناء عليها في أبحاث أخرى ذات علاقة بالموضوع.

أهداف الدراسة:

تحاول تلك الدراسة تسليط الضوء على قضية من القضايا المهمة التي يعاني منها المجتمع الفلسطينيّ في الوقت الحاضر ألا وهي قضية إنتشار وإرتفاع نسبة ممارسة جريمة القتل التي تؤثر سلباً على الأفراد والمجتمع على حدّ سواء، حيث تعمل تلك الدراسة على محاولة تحليل واقع تلك الجريمة والنظر إلى تأثير إنتشار فايروس كورونا والعوامل الاقتصادية والاجتماعية والصحية على إنتشارها باعتبار أن تلك العوامل باتت تشكل تحديّاً جديداً في كلّ يوم، من هنا فإنّ للدراسة هدفا رئيساً يتمحور في التعرف إلى: **واقع جريمة القتل في الضفة الغربية في ظل إنتشار فايروس كورونا كما في إحصائيات جهاز الشرطة الفلسطينيّة،** ينبثق عن الهدف الرئيس أهداف فرعيّة أخرى تتمثل في التعرف إلى:

- نسبة جرائم القتل في الضفة الغربية خلال عام 2020.

- العوامل المسببة لممارسة جريمة القتل في الضفة الغربية خلال عام 2020.
- الأداة المستخدمة في جرائم القتل في الضفة الغربية خلال عام 2020.
- الآثار التي تتبع جرائم القتل في الضفة الغربية.

أسئلة الدراسة:

تتمثل أسئلة الدراسة في سؤال رئيس هو: **ما واقع جريمة القتل في الضفة الغربية في ظل إنتشار فايروس كورونا كما في إحصائيات جهاز الشرطة الفلسطينيّة،** ينبثق عن السؤال الرئيس أسئلة أخرى فرعيّة تتمثل في الإجابة عن:

- ما نسبة جرائم القتل في الضفة الغربية خلال عام 2020؟
- ما العوامل المسببة لممارسة جريمة القتل خلال عام 2020؟
- ما الأداة المستخدمة في جرائم القتل في الضفة الغربية خلال عام 2020؟
- ما الآثار التي تتبع جرائم القتل في الضفة الغربية؟

مجتمع الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من ضحايا جرائم القتل التي تمت في مناطق الضفة الغربية منذ بداية شهر (1) وحتى منتصف شهر (11) من العام (2020) والبالغ عددها حسب إحصائيات (جهاز الشرطة الفلسطينيّة، 2020) (45 ضحيّة) منها (31 ذكور) و (10 إناث) و (4) حدث.

منهجيّة الدراسة وأدواتها:

استندت الدراسة في تحليل بياناتها على منهج تحليل المضمون، ولتحقيق أهداف الدراسة والإجابة على الأسئلة وتوضيح العلاقة بين مكوناتها والآراء التي تُطرح حولها والعمليات التي تتضمنها والآثار التي تُحدثها تمّ الاعتماد على المصادر الأوليّة والثانويّة في جمع البيانات والمعلومات:

- **المصادر الأوليّة:** تتمثل في إحصائيات جهاز الشرطة الفلسطينيّة حول جريمة القتل خلال العام (2020) في مناطق الضفة الغربية.
- **المصادر الثانويّة:** تتمثل في مجموعة المصادر والمراجع العلميّة من (كتب، مجلات، رسائل ماجستير، مواقع إلكترونيّة).

حدود الدراسة:

إنّ الدّراسة الحالية تحددت بمجموعة من الحدود، لعل من أهمها ما يلي:

- **الحدود الزمانيّة:** تمّ اجراء الدراسة خلال عام (2020).
- **الحدود المكانيّة:** طبقت الدراسة على محافظات الضفة الغربية.
- **الحدود البشريّة:** ضحايا جرائم القتل والبالغ عددهم حسب إحصائيات (جهاز الشرطة الفلسطينية، 2020) منذ بداية شهر (1) وحتى منتصف شهر (11) من العام (2020) (45 ضحيّة) منها (31) ذكر و (10) إناث و (4) حدث.

علاقة إنتشار فايروس كورونا بإرتفاع ممارسة جرائم القتل في الضفة الغربية وتأثيرها على السلم الأهلي:

من خلال ما سبق يتضح لنا الخطورة التي تكمن في ممارسة الجريمة التي قد تصل في بعض الأحيان للقتل، تلك الجريمة التي يجب أن يعاقب عليها القانون كونها تؤثر بشكل مباشر على السلم الأهلي، حيث أن استمرار جرائم القتل البشعة والشجارات العائلية نتاجاً متوقعاً لتداعي السلم الأهلي وغياب الإستراتيجية الوطنية المتكاملة وتجاهل تحذيرات وتوصيات المؤسسات المدنية من جهة، وحصاد مر للبنى الثقافية الذكورية العنيفة التي تميز وتضطهد وتقمع النساء الفلسطينيات من جهة أخرى إضافة لضعف القانون المعمول به على أرض الواقع كما تمّ الإشارة اه سابقاً، أضف لذلك أن هناك تسارع بتداعيات السلم الأهلي بعد وقوع عدد كبير من الجرائم الخطيرة خلال أيام فقط كما في إحصائيات (جهاز الشرطة الفلسطينية، 2020) حيث تؤكد الإحصائيات أن هناك 45 جريمة قتل من بداية شهر (1) لعام (2020) وحتى شهر (10) لعام (2020)، هذه الزيادة ناتجة عن انتشار ثقافة العنف وفوضى السلاح والفلتان الأمني وضعف الأطر التشريعية الرادعة، وغياب الإستراتيجية المتكاملة والسياسية الأمنية الواضحة، واشتداد التداعيات الاقتصادية لأزمة فايروس كورونا، وارتفاع مستويات العنف القائم على النوع الاجتماعي، أن الحفاظ على السلم الأهلي ومنع الجريمة هي مسؤولية الحكومة الفلسطينية وأجهزتها التنفيذية في مقدمتها المؤسسة الأمنية الفلسطينية التي يتطلب منها عدم التراخي والتسامح مع أي جريمة تحديداً عند تنفيذ القوانين ومعاقبة الجاني معاقبة تتناسب مع جريمته، حيث أن التراخي في بسط الأمن وسيادة القانون وعدم حسم انتشار الأسلحة في مختلف الأراضي الفلسطينية المحتلة يثير الكثير من الأسئلة ومزيداً من علامات الاستفهام، بالتالي فإن من واجبات الحكومة توفير الأمن للمواطنين وحمايتهم من أية إخطار، لكن ما نراه من الحكومة وهي واقفة مكتوفة الأيدي في مواجهة ما يجري من إراقة دماء في الأراضي الفلسطينية، دليل ومؤشر على أن الحكومة وأجهزتها التنفيذية عاجزة ولا تمتلك الخطط والبرامج والاستراتيجيات لمواجهة الجرائم تحديداً جرائم

عنوان المقال: واقع جريمة القتل في الضفة الغربية في ظل إنتشار فايروس كورونا كما في إحصائيات جهاز الشرطة الفلسطينيّة

القتل، فنحن نرى أن الحكومة لا تجيد سوى عد وإحصاء عدد الضحايا بالأرقام، هذا يعني أننا أمام مأزق وإشكالية كبيرة قد تؤدي إلى تدمير الأفراد والجماعات والمجتمع معاً، فهذا الانفلات الاجتماعي والعائلي والقتل بدم بارد واستهداف الأبرياء بحاجة إلى قرارات حكومية حاسمة وفاعلة تطبق على الأرض.

ان الشعب الفلسطيني يعيش هذه الأيام حالة معقدة وغير مستقرة نتيجة العديد من الأسباب أهمها في المرحلة الحالية فايروس كورونا وما سببه من تأثيرات سلبية لها تأثير على السلم الأهلي والمجتمعي بمظاهره المختلفة منها (حالة الفلتان الاجتماعي، سوء استخدام السلاح، انتشار تجارة السلاح، المخدرات، البلطجة، انفجار النزاعات) وغيرها الكثير من التأثيرات المختلفة التي باتت تهدد المجتمعَ الفلسطيني وتعوق استقراره وتطوره وانعكاسات ذلك على الحياة السياسية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية ، والانعكاس الأخطر هو على الواقع الحياتي اليومي والعلاقات الاجتماعية حيث ولدت الكثير من الاحتقان الداخلي وانفجار النزاعات العائليّة (مركز إعلام وحقوق الإنسان والديمقراطية شمس، 2020)، إضافة لما سبق أن إنتشار فايروس كورونا لا يتوقف عليه جرائم القتل فحسب وإنما هناك العديد من الجرائم التي ظهرت مع إنتشاره من الأمثلة على ذلك (التنمر ضد مصابي هذا الفايروس، إحتكار البضائع، الإستغلال الاقتصادي، الجرائم الالكترونية، الابتزاز بأشكاله المختلفة)، إضافة إلى أن أبرز ما يمكن ملاحظته في جرائم القتل خلال إنتشار فايروس كورونا هو صلة القرابة بين القاتل والمقتول، حيث أن غالبية الجرائم خلال هذه الفترة توضح لنا أن هناك صلة قرابة بين كل من القاتل والمقول وهذا شيء جديد على البيئة الفلسطينيّة حيث أننا لم نكن نرى مثل تلك الجرائم لا بحدتها ولا بعمقها ولا بصلة القرابة بين أطرافها، هذا يؤكد لنا أن البيئة الفلسطينية تغيرت مع كافة التغيرات التي حدثت بالمجتمع لكن لم تظهر بهذا المستوى الا مع ظهور فايروس كورونا الذي أثر على نفس البيئة لكن بتأثير أكبر أدى إلى زيادة النزاعات الأسريّة التي نتج عنها جرائم قتل في العديد من الأحيان، هنا يظهر لنا أن المصالح الذاتية تغلبت على المصالح الجماعية (الضمير الفردي تغلب على الضمير الجماعي) لذا ظهر لدينا جرائم القتل بين الأقارب والأهل، مما يعني أن ضحايا جرائم القتل خرجت من كونها ضحايا من خارج المجتمع أو خارج المدينة أو خارج الحي أو خارج العائلة بل إمتدت لداخل العائلة والأسرة، هنا نتحدث عن ضحايا تمّ سلب أرواحهم دون أدنى حق من قبل القاتل بزيادة كبيرة جداّ في المجتمع الفلسطيني، حيث أن نسبة ضحايا جرائم القتل أصبحت أكبر بكثير من ضحايا النزاعات المسلحة، لذا ومن هنا لا بد من تحقيق الأمن والآمان داخل المجتمع تحديداً في ظل إنتشار فايروس كورونا الذي زادت خلاله جرائم القتل في محافظات الضفة الغربية، هنا يجب الإشارة إلى أن حياة الإنسان بوجود فايروس كورونا مُقسمة إلى (قبل الفايروس، أثناء الفايروس، بعد الفايروس) فقبل الفايروس هناك تسارع في إيقاع الحياة، فجأة طلب منا البقاء بالبيوت، ولا ندري ما الذي ينتظرنا بعد انتهاء الفايروس، هل

ينتظرنا مزيد من الجرائم بأنواع وأشكال مختلفة تؤثر على أمننا وإستقرارنا؟، هذا الأمن الذي يتطلبه وجود الإنسان والتي تسعى له المؤسسة الأمنية.

فبالرغم من أن الوظيفة الأساسية للمؤسسة الأمنية هو إحداث الإستقرار والأمن داخل المجتمع، إلا أن هذا الدور لا يمكن الوصول إليه دون أن يصبح النسق الأمني جزء من المنظومة الاجتماعية ككل، لذا بات من الضروري التأكيد على أهمية تنمية الحس الأمني عند المواطن لتحصينه وتقوية مناعته ضد خطر الجريمة تحديداً جريمة القتل، ذلك من خلال إدماجه وإشراكه في المنظومة الأمنية لكي يعي أهمية دوره في التعاون مع الأجهزة الأمنية والمشاركة في الحفاظ على أمن الوطن وإستقراره، علماً ان الوعي الأمني وعي شامل يتصل بكل نواحي ومجالات الحياة ولا يقتصر على جهاز أو مجموعة دون الأخرى ولا على فرد دون الآخرين، بل هو مسؤولية الأمة جمعاء كونه يُعتبر إسلوب وقائي يُجنب المجتمع ما يمكن أن يلحق به من تبعيات اقتصادية واجتماعية واقتصادية ومعنوية للعنف والجريمة، إنطلاقاً من مفهوم الوقاية خير من العلاج. (العويطي، 2015)

عرض النتائج ومناقشتها

سوف يتم عرض النتائج ومناقشتها في ضوء إحصائيات ونسب جريمة القتل في الضفة الغربية خلال (2020) والإطار النظري والدراسات السابقة وذات العلاقة والنظريات المفسرة كما على النحو الآتي:

- **السؤال الأول: ما نسبة جرائم القتل في الضفة الغربية خلال عام (2020)؟**

للإجابة عن هذا السؤال تمّ الرجوع للمصادر الأولية في جمع البيانات والمعلومات المتمثلة بإحصائيات جهاز الشرطة الفلسطيني فيما يخص نسبة جرائم القتل في الضفة الغربية خلال عام (2020) منذ بداية شهر (1) وحتى منتصف شهر (11)، الجدول رقم (1) و (2) يوضح ذلك:

جدول رقم (1): نسبة جرائم القتل في الضفة الغربية خلال عام (2020) منذ بداية شهر (1) وحتى منتصف شهر (11).

عدد الجرائم	(45) جريمة

جدول رقم (2): توزيع جرائم القتل حسب عدد كل من (الذكور، الإناث، الأحداث)

عدد القتلى الذكور	عدد القتلى الإناث	عدد الأحداث	المجموع
(31)	(10)	(4)	(45)

يتضح لنا من الجدول رقم (1) و (2) أن عدد جرائم القتل في الضفة الغربية من بداية شهر (1) وحتى منتصف شهر (11) من عام (2020) بلغ (45) جريمة منها (35) ذكور و (10) إناث و (4) حدث حسب إحصائيات (جهاز الشرطة الفلسطينيّة، 2020)، إن التوزيع ما بين الذكور والإناث والإناث يوضح لنا أن نسبة جرائم القتل بين الذكور أعلى منها بين الإناث مقارنة بجرائم العنف الأسري الموجه ضد المرأة، قد يعود سبب التفاوت بين النسب السابقة أن الشجارات العائلية تحصل أكثر بين الذكور مقارنة بالإناث والثأر مطلوب من الذكور أكثر من الإناث لذا نرى هذا التفاوت في النسب ما بين الذكور والإناث، إضافة إلى أن حمل السلاح يكون لدى الذكور وليس لدى الإناث والعوامل المؤدية للنزاعات والضغوطات النفسية والاجتماعية والسياسية وغيرها تكون لدى الذكور أكثر من الإناث، ولتأكيد ذلك إحصائية جرائم القتل لعام (2019) حسب جهاز الشرطة الفلسطينيّة بين الذكور والإناث، حيث بلغت نسبة القتل في صفوف الذكور (22) بنسبة (88%) و (3) إناث بنسبة (12%) وفي عام (2018) كان عدد جرائم القتل (24) جريمة وفي عام (2017) بلغت (34) جريمة، إن هذا التفاوت يوضح لنا أن هناك زيادة ملحوظة في نسبة القتل مقارنة بالسنوات الأخرى من جهة وفي توزيع النسب بين الذكور والإناث من جهة أخرى، قد يعود السبب في ذلك إضافة لما سبق إنتشار فايروس كورونا وما نتج عنه من متطلبات حياتيّة أكثر مما كانت عليه في السابق بسبب الجلوس في البيت، خيث زاد نسبة الأكل والشرب لدى الأسر بنسبة كبيرة عما كانت عليه في السابق بسبب الجلوس في البيت (24) ساعة خلال (24) ساعة (هذا يعني الجلوس في بداية الجائة كان بنسبة 100%) هذا من جهة ومن جهة أخرى متطلبات الأبناء فيما يخص الجانب التعليمي الذي تحول إلى تعليم إلكتروني يحتاج إلى شبكة الإنترنت والكمبيوتر أو الهاتف غيرها من المتطلبات التي قد يصعب على الأهل توفيرها، هنا ينتج مجموعة من الضغوطات النفسية تحديداً عند الذكور مما ينتج عنه ممارسة الجريمة قد تكون بأشكال بسيطة في مراحلها الأول وتتضخم حتى تصل للقتل في نهاية المطاف عندما تسمه له الفرصة للقيام بجريمته، إن ما يوكد على ذلك كل من نظرية وإتجاه الضغوط النفسيّة والاجتماعيّة ونظرية الفرصة والنشاط الرتيب، إلى جانب دراسة (القحطاني، 2010) التي تؤكد أن عدم القدرة على تلبية إحتياجات الأسرة يؤدي إلى

ممارسة الجريمة التي من بينها جريمة القتل ودراسة كل من (Vanhoutte & Hardns & Bircan , 2011 & Hooghe) التي تؤكد أن البطالة تؤدي إلى إرتفاع نسبة الجرائم وهذا يكون لدى الذكور أكثر بكثير من الإناث، من هنا ظهر هذا التفاوت بين النسب السابقة، وأما فيما يخص نسبة الأحداث البالغ عدده (4)، يمكن تفسير تعرضهم للقتل بأنهم مكملين للثأر بين الأسر والعائلات والقبائل والعشائر، حيث أن التمكن من الحدث أسهل من البالغ، لذا في الكثير من قضايا الثأر يتم إستخدام وإستغلال الأحداث كما حصل مع الطفل صالح في الأردن، حيث تمّ الأخذ بالثأر من والده الذي قتل شخص آخر، حيث تمّ الأخذ بالثأر منه كونه صغير من جهة وكونه أكبر الأبناء من جهة أخرى رغم أنه لم يتم، حيث تم الأخذ بالثأر منه بطريقة أبشع من القتل، قد يكون السبب في العديد من الأحيان إستخدام هذه الطريقة في الأخذ بالثأر بهدف تعذيب الشخص أثناء الجريمة وبعدها لفترات لا تنتهي إضافة إلى زعزعة العلاقات الإنسانية داخل المجتمع والتأثير على السلم الأهلي الذي يؤثر بالتأكيد على الأمن القومي، إضافة لما سبق ان توزيع جرائم القتل على محافظات الضفة خلال الفترة الواقعة ما بين بداية شهر (1) ونهاية شهر (11) من العام (2020) حسب إحصائيات (جهاز الشرطة الفلسطينية، 202) تختلف من محافظة لأخرى، حيث إحتلت نابلس أعلى نسبة بعدد قضايا (10) يليها جنين (9) يليها الخليل ورام الله (6) يليها قلقيلية في حين لم يحصل أي جريمة في كل من (أريحا، سلفيت، طوباس)، يعود السبب في إختلاف عدد جرائم القتل في كل محافظة من محافظات الضفة إلى إختلاف المكان حسب نظرية الأمكان حيث كل مكان له خصائص وصفات لها علاقة في ممارسة الجريمة والدليل على ذلك أن هناك إرتفاع في عدد القضايا في أمكان وإنخفاض في أماكن أخرة وأماكن لا يوجد فيها أي جريمة، حيث أن السبب في هذا الإختلاف يتمثل في مجموعة من العوامل والأسباب التي يختلف وجودها من محافظة الأخرى منها الضغوط الاقتصادية التي تؤدي إلى الكساد الاقتصادي بسبب غياب التطور الاقتصادي، إنتشار البطالة والفقر، إرتفاع عدد سكان المحافظة، ووضع المخيمات في كل محافظة، إضافة للضغوط الاجتماعية التي تتمثل في ضعف الضوابط الاجتماعية وضعف القيم والأعراف والتقاليد والأخلاق وضعف الوازع الديني التي يؤيدها الاتجاه الاجتماعي الذي يؤكد على أن أنماط السلوك المخالفة لثقافة المجتمع تؤدي إلى ممارسة الجريمة هذا بسبب ضعف التنشئة الاجتماعية بسبب التطور والتكنولوجيا الذي يختلف من محافظة لأخرى، إضافة إلى الضغوط السياسية والنفسيّة وضعف تطبيق القوانين والتفاوت الاجتماعي ووجود العشائر، وسوء إستخدام الأسلحة واللعب فيها، تحديداص داخل المخيمات التي ينتشر فيها السلاح دون أي ضوابط بسبب أنها تعتبر نفسها منطقة خارجة عن القانون يحق لها فعل ما تُريد وحمل ما تُريد دون أية مُسائلة من أحد، هذا ما تؤكده نظرية الفرصة والنشاط الرتيب، حيث أن غياب القوانين هي الأساس لحمل السلاح وإنتشاره داخل المخيمات والمناطق التي لا تخضع لسيطرة السلطة الفلسطينيّة، حيث ينتج عن حمل هذا السلاح وقوع العديد من الجرائم لعل من أهمها جريمة القتل، إن ما يؤكد كذلك على دور

حمل السلاح الغير شرعي في ممارسة جريمة القتل أنه هو السلاح الأكثر إستخدام في جرائم الضفة الغربية، هذا ما سيتم مناقشته في السؤال الثالث من أسئلة الدراسة، وفيما يخص أكثر شهر من أشهر الدراسة حصل فيه جرائم قتل هو شهر (7) حيث حصل فيه (9) جرائم، حيث يمكن تفسير ذلك بسبب الطقس والمناخ حيث يُعتبر شهر (7) من أكثر شهور العام ترتفع فيه درجة الحرارة، حيث أن إرتفاع درجات الحرارة تؤدي بالتأكيد في معظم الأحيان في ممارسة الجريمة، هذا ما تؤكده نظريات التغير المناخي، حيث تؤكد تلك النظريات على أن التغير في المناخ يؤدي للعديد من الممارسات والسلوكيات منها الجيدة ومنها السلبية.

السؤال الثاني: ما العوامل المُسببة لممارسة جريمة القتل؟

للإجابة عن هذا السؤال تمّ الرجوع للمصادر الثانوية في جمع البيانات والمعلومات المتمثلة بالكتب والمجلات والدورات ورسائل الماجستير وأطروحات الدكتوراة والدراسات السابقة وذات العلاقة، حيث تبين من خلال تلك المصادر أن من أهم العوامل المسببة لجريمة القتل في الضفة الغربية ما يلي:

الضغوطات الاقتصادية: تتمثل تلك الضغوطات في غياب التطور الاقتصادي الذي ينتج عنه ضعف اقتصاد الدولة التي تؤدي إلى الكساد الاقتصادي داخل المجتمع وإنتشار البطالة والفقر وتزايد معدلات الخراب وتدمير الأشياء والممتلكات، حيث أن غياب التطور ووجود الاحتلال في مناطق الضفة الغربية يؤثر على الجانب الاقتصادي للمجتمع والأفراد على حد سواء الأمر الذي ينتج عنه تغييرات تؤثر على حياة الأفراد تحديداً عندما ترتفع البطالة والفقر، حيث أن إرتفاع الفقر والبطالة لهما دور كبير في ممارسة الأفراد للجريمة التي قد تصل لجريمة القتل، إن ما يؤكد ذلك دراسة (الشيشنية، 2018) التي تؤكد على أن أهم عوامل وأسباب الجريمة يتمثل في الجانب الاقتصادي، ودراسة (العبد الله، 2011) التي تؤكد على أن للبطالة دور في ممارسة الجريمة ودراسة كل من (Bircan & Hardns & Vanhoutte & Hooghe, 2011) و (Winter & Raphael,2001) حيث أكدتا على نفس النتيجة.

الضغوط الاجتماعية: تتمثل في ضعف الضوابط الاجتماعية وضعف القيم والأعراف والتقاليد والأخلاق، هذا ما يؤكده الاتجاه الاجتماعي الذي يتعلق بجميع أنماط السلوك المخالف للمجتمع والضارب للمصلحة الاجتماعية (أنماط سلوك مخالفة لثقافة المجتمع السائدة)، بمعنى السلوك الخارج عن المعايير الاجتماعية التي يُحدد لها عقاب من قبل الجماعة والمجتمع، حيث أن الخروج عن تلك المعايير تدفع الفرد لممارسة الجريمة بما فيها جريمة القتل، إن السبب الرئيسي للخروج عن هذه المعايير سببه ضعف وسائل الضبط الناتج عن ضعف التنشئة الاجتماعية والصحبة السيئة والتفكك الأسري إلى جانب ضعف مؤسسات التنشئة الأخرى وضعف الإحساس برقابة الأهل وعدم وجود القدوة الصالحة، وللتأكيد على ذلك دراسة (القحطاني، 2020) التي

تؤكد على أن للعوامل الاجتماعية دور في ممارسة الجريمة، ودراسة (العبد الله، 2011) التي تؤكد على دور الصحبة السيئة في ممارسة الفرد للجريمة، حيث يتعلم الفرد هذه الممارسات نتيجة التعلم والتقليد لها، هذا ما تؤكده كل من نظرية التعلم الاجتماعي ونظرية المحاكاة والتقليد، إضافة لنظرية الضغوط الاجتماعية التي تدعم أن للعوامل الاجتماعية دور في ممارسة الجرائم بإختلاف أشكالها وأنواعها.

الضغوطات السياسية: تتمثل تلك الضغوطات في ضعف الآداء السياسي بسبب الإحتلال الاسرائيلي حيث عمد هذا الاحتلال على تغيير البيئة السياسية في مناطق الضفة الغربية التي أثرت على ممارسة الجريمة في عدة مناطق داخل الضفة الغربية، إن النظرية التي تدعم ذلك نظرية الضغوط العامة التي من بينها الضغوط السياسية التي تزيد يوماً بعد يوم حتى وصلت لدرجة تفوق التحمل نتج عنها ممارسة الجريمة.

الضغوط النفسية: تتمثل تلك الضغوط النفسيّة في الإضطرابات النفسية التي تتكون من الغرائز والانفعالات لدى شخصية الجاني، إلى جانب الصراعات النفسية وسيطرة الانانية وانعدام القدرة على ضبط النفس التي تتسبب في تغليب غريزة التدمير على غريزة البناء لدى الجاني، هذا ما تؤكده دراسة (الشيشنية، 2018)، والإتجاه النفسي الذي يُفسر الجريمة بمجموعة العوامل النفسيّة التي تتحكم بها العوامل الخارجيّة التي تؤدي لممارسة الجريمة التي ينتج عنها الكره والحقد.

ضعف التشريعات القانونيّة: يتمثل ذلك في غالبية الوقت ليس بالضعف وإنما قد يصل إلى غياب القانون، الأمر الذي يساعد على تسهيل ممارسة الجريمة من قبل الأفراد، حيث أن ضعف تطبيق القانون وغيابه في الكثير من الأحيان سبب رئيس في ممارسة الجريمة، حيث أن غياب القانون يترك الفرصة للفرد لممارسة جريمته بسهولة، أن ما يدعم ذلك نظرية الفرصة ونظرية النشاط الرتيب، حيث أنه وبغياب القوانين والرقابة يجد الجاني فرصته لممارسة جريمته.

إنتشار فايروس كورونا المستجد: إن انتشار هذا الفايروس في جميع أنحاء العالم أثر وبشكل واضح على كافة مجالات ونواحي الحياة، اهم تلك المجالات المجال الاقتصادي الذي زاد بسببه الفقر والبطالة التي نتج عنه ممارسة الجريمة بأشكال مختلفة، حيث يُعتبر هذا الفايروس المستجد في تلك الأيام السبب الأول والرئيس في إنتشار الجريمة وزيادتها بنسب تفوق ما كان موجود في السنوات السابقة في مناطق الضفة الغربية.

السؤال الثالث: ما الأداة المُستخدمة في جرائم القتل في الضفة الغربية خلال عام 2020؟

للإجابة عن هذا السؤال تمّ الرجوع للمصادر الأولية في جمع البيانات والمعلومات المتمثلة بإحصائيات (جهاز الشرطة الفلسطينية، 2020) فيما يخص الاداة المستخدمة في جرائم القتل في الضفة الغربية خلال عام (2020)، حيث

عنوان المقال: واقع جريمة القتل في الضفة الغربية في ظل إنتشار فايروس كورونا كما في إحصائيات جهاز الشرطة الفلسطينيّة

أكدت تلك الإحصائيات أن أكثر أداة مُستخدمة في جرائم القتل بالمجتمع الفلسطيني السلاح الناري يليها الأداة الحادة ثم الدهس، إن تلك النسب منطقية حيث أن جرائم القتل بإستخدام السلاح الناري تتم بشكل أفضل وأسرع من أي أداة أخرى والدليل على ذلك جريمة القتل التي حدثت في وادي النار التي تمت بسلاح ناري وقتل فيها (3) أشخاص، لو تمت الجريمة بأداة غير السلاح الناري لم يكن عدد ضحاياها (3) ضحايا، وكذلك جرائم القتل التي حصلت في حوارة وجنين التي تمّ فيها إستخدام السلاح الناري، لذا ومن هنا يمكن التأكيد على سببب حيازة السلاح غير القانوني في مناطق الضفة الغربية الذي يُساعد في نشره الإحتلال بهدف كسر العمود الفقري للانتماء الوطني للمجتمع الفلسطيني وتهديده من خلال قتل أفراده، ولتأكيد النسبة السابقة لا بد من الإشارة إلى أكثر أداة أستخدمت في جرائم القتل في مناطق الضفة عام (2019) حسب إحصائيات (جهاز الشرطة الفلسطينية، 2019) حيث كانت النسبة الأكبر للسلاح الناري بنسبة (62%) يليها الأداة الحادة بنسبة (21%)، إن الإحصائيات السابقة تؤكد على أن إمتلاك السلاح الناري بسبب الفلتان الأمني في ظل غياب القانون في مناطق الضفة الغربية يرتبط بإرتفاع جرائم القتل، هذا لا يقتصر على محافظات الضفة أو غزة فقط لا بل هو موجود في كل دول العالم، حيث أن حمل السلاح سواء الشرعي أو الغير شرعي يؤدي لممارسة الجريمة، لذا وبناء على النتيجة السابقة يمكن أن يتم تخفيض عدد ضحايا جرائم القتل من خلال إلغاء حق المواطن في حمل السلاح حتى المرخص وليس كما يحصل لدينا من تخفيف في بعض القيود على حمل السلاح، الهدف من إلغاء حق المواطن في حمل السلاح خفض عدد ضحايا الأعيرة الناريّة وإنقاذ الآف الأرواح، إضافة لما سبق إن حمل السلاح يؤدي إلى عسكرة المجتمع الذي نعني به هيمنة القيم العسكرية على الحياة المدنية وسيطرة العنف كأداة لحل الخلافات العائليّة والعشائريّة والمجتمعيّة/ من يُعتبر من أبرز المشاكل التي تعاني منها الدول النامية على مر السنين والتي أنتجت تداعيات خطرة على صعيد المجتمع منها جرائم القتل، إن فوضى نشر السلاح بسبب عدم تطبيق القانون أدى إلى إرتفاع نسبة القتل لأتفه الأسباب، وهذا إذا دل فإنه يدل على الإستخفاف بأرواح البشر إن ما يؤكد ذلك أن إستباحة القتل هي أحد أسباب ممارسة جريمة القتل، هذا إذا دل فإنه يدل على قلة وعي المسلحين من جهة وطيشهم من جهة أخرى، قد يظهر السلاح بشكل أكبر في حال وجود نزاعات وصراعات بين العشائر، نحن نعلم أن العشائر من أهم صفاتها وعاداتها وثقافتها حمل السلاح وحيازته، لذا في حال وقوع أي مشكلة نرى ما لا نعرفه من أنواع أسلحة، هنا الكارثة الحقيقية التي يكون نتيجتها حصد أرواح الأبرياء ممن لا دخل لهم في المشكلة والبدء بمرحلة الثأر التي لا تنتهي إلا بإنتهاء أرواح شباب العشيرتين.

- **السؤال الرابع: ما الآثار التي تتبع جرائم القتل في الضفة الغربية؟**

للإجابة عن هذا السؤال تمّ الرجوع للمصادر الثانوية في جمع البيانات والمعلومات المتمثلة بالكتب والمجلات والدورات ورسائل الماجستير وأطروحات الدكتوراة والدراسات السابقة وذات العلاقة، حيث تبين من خلال تلك المصادر أن من أهم الآثار التي تتبع جريمة القتل في الضفة الغربية ما يلي:

- إزدياد معدلات الخراب (تدمير الأشياء والممتلكات)، يحدث ذلك في غالبية الجرائم بشكل عام وجريمة القتل بشكل خاص، الدليل على ذلك ما حدث في حوارة وجنين بعد عملية القتل حيث تمّ حرق المنازن وإلحاق الضرر الكبير بها مما يعني خسارة في الأرواح والممتلكات بلغت الخسائر بالملايين.
- الجلوة: هذا يحصل بجرائم القتل حيث يتم إجبار أهل الجاني بترك بيوتهم رغم عدم موافقتهم لما قام به ابنهم، إلا أنه وحسب ما هو معمول به في جرائم القتل يتم إقصاؤهم عن بيوتهم وأراضيهم وممتلكاتهم الاخرى مما يعني خسائر إضافية.
- إنتشار الجريمة الجنسيّة.
- عدم القدرة على تلبية إحتياجات الأسرة تحديداً في حال إعتقال الجاني، حيث أن اعتقاله يسبب عدة مشاكل لأسرته من بينها عدم القدرة على تأمين إحتياجاتهم وفشل أبناؤه في المدرسة بسبب جريمته وما سيتعرض له أبناؤه من وصمة عار وضغوطات نفسيّة واقتصاديّة.
- الشعور بالذنب، القلق، الأرق، الهلوسة لدى الجاني.
- ضعف المهارات الاجتماعية.
- إنهيار منظومة القيم الاجتماعية.
- حب الإنطواء.
- التفكك الأسري والطلاق.
- الثأر.
- زعزعة العلاقات الانسانية.
- التأثير على السلم الأهلي الذي يؤثر على الأمن القومي.

كل تلك وأكثر آثار تنتج عن جرائم القتل، حيث أن جرائم القتل من شأنها أن تفتح حرب لا تغلق بين طرفي القضية، هنا نتحدث عن أهالي القاتل والمقتول، حيث أن نتيجة جريمة القتل لا تقف عند القاتل والمقتول لا بل تمتد إلى أفراد أسرهم ومجتمعهم وعائلاتهم كذلك، مما يعني تأثيرات داخليّة تتمثل بما سيدفعه القاتل وأسرته وعائلته لأهل المجني عليه، وخارجيّة تتمثل في التأثير على السلم الأهلي الذي ينتج عنه البلبلة وعدم الأمن والأستقرار وزعزعة العلاقات الانسانية داخل المجتمع، كل تلك الآثار ينتج عنها ضعف المهارات الاجتماعية والتفكك الأسري والإنحراف كما أكدت كل من دراسة (الشيشنية، 2018) و (Mamadow, 2011)، حيث أن جرائم القتل قد تؤدي إلى ممارسة السلوكيات المنحرفة لدى أسرة القاتل تحديداً اذا كان هو المعيل الأساسي لها، بمعنى قد تكون جريمة القتل مفتاح لعدة جرائم وسلوكيات منحرفة يقوم بها أهل القاتل في حال كانوا فقراء لا يملكون أساسيات الحياة، هذا يعني أن جرائم القتل تزيد من حرمانهم من العيشة المناسبة.

نتائج الدراسة:

مما سبق ومن خلال عرض النتائج ومناقشتها يمكن تلخيص أهم نتائج الدراسة في أن ممارسة جريمة القتل في مناطق الضفة الغربية تكمن في الأبعاد (الاجتماعيّة، الاقتصاديّة، النفسيّة، الدينيّة، الصحيّة، الإعلاميّة) كما على النحو الآتي:

- إن غالبية قضايا جرائم القتل في مناطق الضفة الغربية كانت لصالح الذكور بنسبة (31) مقابل (10) للإناث.
- هناك العديد من العوامل والأسباب المؤدية لجريمة القتل في مناطق الضفة الغربية لعل من أهمها:
  - وجود الاحتلال وما يقوم به من تسهيلات لنشر السلاح الغير شرعي في مناطق الضفة الغربية.
  - وسائل الإعلام ومواقع التواصل الاجتماعي وما تقوم به من ترويج للجريمة، من خلال ما تنشره وما تبثه من مقاطع وألعاب تحتوي على مشاهد ومقاطع جُرميّة تتمثل في (العنف، الرعب، القتل).
  - إستباحة القتل وإستسهاله بسب ضعف التنشئة الاجتماعية وضعف الضوابط الاجتماعية والوازع الديني والأخلاقي.
  - البطالة والفقر.
  - العشائر لها دور أساسي في جرائم القتل تحت ما يُسمى بالثأر، هنا الجريمة تُحول من جريمة فرديّة إلى جريمة عشائريّة.

- إنتشار فايروس كورونا وما نتج عنه من أوضاع صحيّة واقتصاديّة واجتماعيّة سيئة
- ضعف التشريعات القانونيّة وغيابها، كل تلك العوامل وأكثر ساعدت في زيادة نسبة ممارسة جريمة القتل في مناطق الضفة الغربية.

- يُعتبر السلاح الناري الشرعي وغير الشرعي أكثر أداة مُستخدمة في جريمة القتل في محافظات الضفة، حيث أن سوء إستخدام هذا السلاح يؤدي إلى خسارة العديد من الأرواح البريئة.
- للمكان والمناخ دور في خفض نسبة جريمة القتل في محافظة وإرتفاعها في محافظة أخرى، كما في مدينة نابلس حيث بلغ عدد جرائم القتل فيها (10) مقارنة بكل من (أريحا، سلفيت، طوباس) التي لم تُسجل أي جريمة.
- بنتج عن الجريمة العديد من الأثار الاجتماعيّة والاقتصاديّة والنفسيّة والصحيّة التي نعرفها ونعلمها، لكن في جرائمة القتل يختلف الأمر، فإلى جانب الآثار السابقة ينتج آثار تؤثر على القاتل وأهله وعائلته والمجتمع تتمثل في الجلوة والدية التي يدفعها أقل القاتل لأهل المقتول كتعويض لهم، كما وينتج عن جريمة القتل آثار سلبية على السلم الأهلي الذي يؤثر بدوره على الأمن القومي.

توصيات الدراسة:

بناء على النتائج التي تمّ التوصل لها خرجت الدراسة بمجموعة من التوصيات لعل من أهمها ما يلي:

- إعتماد سياسات وتشريعات قانونية ترمي إلى منع جرائم القتل وتطبيقها بعدالة، إلى جانب تقييم وتحديث تلك القوانين بما يتناسب وإرتفاع الجريمة.
- على الدولة أن تقوم بخفض نسبة الفقر والبطالة تحديداً في ظل انتشار فايروس كورونا، لما للفقر والبطالة الدور الرئيسي في ممارسة الجريمة بما فيها جرائم القتل، هذا يحتاج إلى إجراءات من قبل الدولة لضمان سلامة بيئة كل محافظة من محافظات الضفة لتصبح أكثر أمناً وأماناً.
- التشجيع على إجراء تعديلات في المعايير والمواقف الاجتماعية تحديداً المعايير العشائرية فيما يخص قضايا الجلوة والدية المطلوبة من أهل القاتل.
- تشجيع وسائل الإعلام ومواقع التواصل الاجتماعي على اعتماد مدونات سلوك أخلاقي بما تبثه من مقاطع ومشاهد تساعد على ممارسة الجريمة من خلال التقليد والمحاكاة.

- فرض تنظيم رقابي على حيازة وإستعمال وخزن الأسلحة الناريّة من قبل أفراد المجتمع، ذلك من خلال فرض قيود على امتلاك وحيازة الأسلحة، إضافة إلى شن حملات توعيّة بمخاطر تلك الأسلحة.
- تعزيز التعاون والتنسيق بين المؤسسات الحكومية وغير الحكومية والعشائر والمحاكم والنيابات المسؤلة عن متابعةجرائم القتل، لما لذلك من أهمية في تحقيق العدالة في مثل تلك القضايا.
- تعزيز إعادة تأهيل وإصلاح الجناة خلال تواجدهم في مراكز الإصلاح والتأهيل، لما لذلك من خفض نسبة العود للجرائم بما فيها جريمة القتل.
- توفير تدريب منظم وذات طابع مؤسسي للمسؤولين المشاركين في التحقيق بجرائم القتل وملاحقة مرتكبيها ومعاقبتهم.
- تأسيس مجالس ولجان خاصة بالسلم الأهلي والمجتمعي، تأخذ على عاتقها القيام بوضع لوائح وأنظمة ورؤى لكيفية مواجهة جريمة القتل.
- توعية أفراد المجتمع بمخاطر جريمة القتل من خلال ندوات ومؤتمرات لكافة فئات المجتمع.

قائمة المراجع:

اولاً: المراجع العربية:

- أبو ضاحي, لينا (2018). **اتجاهات طلبة الجامعات في محافظات غزة نحو أخبار الجريمة في المواقع الاخبارية الفلسطينية وعلاقتها بخصائصهم الاجتماعية (دراسة ميدانية)**, رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية: غزة.
- الجميلي، فتحية (2001). **الجريمة والمجتمع ومرتكب الجريمة**، المكتبة الوطنية للنشر والتوزيع: عمان.
- جهاز الشرطة الفلسطينية (2019). **إحصائيات الجريمة في الضفة الغربية**، رام الله: فلسطين
- جهاز الشرطة الفلسطينية (2019). **إحصائيات جريمة القتل في الضفة الغربية خلال عام 2019**، رام الله: فلسطين.
- جهاز الشرطة الفلسطينية (2019). **التوزيع المكاني لجريمة القتل في الضفة الغربية خلال عام 2019**، رام الله: فلسطين.

- جهاز الشرطة الفلسطينية (2020). **إحصائيات جريمة القتل في الضفة الغربية خلال عام 2020**، رام الله: فلسطين.
- جهاز الشرطة الفلسطينية (2020). **التوزيع المكاني لجريمة القتل في الضفة الغربية خلال عام 2020**، رام الله: فلسطين.
- الربدي, محمد (2003). **العوامل الاجتماعية المرتبطة بجرائم النساء بالمجتمع السعودي**, رسالة ماجيستير غير منشورة , جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية: الرياض.
- زرارة، خضر (2014). **الجريمة والمجتمع: دراسة مقارنة**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع: عمان.
- زواهرة، عمر (2009). **أثر المتغيرات الاقتصادية على السلوك الجرمي في المجتمع الأردني من وجهة نظر العاملين في جهاز الأمن العام**، جامعة مؤتة: عمان.
- السعايدة، خليل (2020). التباين المكاني للجريمة في محافظة العاصمة عمان، **مجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الإنسانية)**، المجلد 34، العدد (3)، ص ص: 421-456.
- السلايمة, ميس (2018). **الظروف الاقتصادية والاجتماعية وتأثيرها على ارتفاع معدلات الجريمة لدى نزلاء مراكز الاصلاح والتأهيل في الضفة الغربية**, رسالة ماجستير غير منشورة, جامعة القدس: أبوديس.
- شقفة, أشرف وأبو عمرة, صالح (2012). دراسة في جغرافية الجريمة (جرائم القتل), **مجلة جامعة فلسطين للأبحاث والدراسات**, مجلد (2012) العدد (3), ص ص 585 - 602.
- الشيشنية، منى (2018). جرائم القتل عواملها وآثارها الاجتماعية، **مجلة الجامعة الاسلامية للبحوث الانسانية**، مجلد 26 عدد (2)، ص ص 323-357.
- طعامنة، بسمة (2018). حكم قتل أحد الوالدين ولده، **مجلة جامعة الشارقة للعلوم الشرعية والدراسات الاسلامية**، مجلد 15 عدد (2)، ص ص 241-270.

- عابدين، نورهان (2019). **الذكاء العاطفي وعلاقته بممارسة جرائم الابتزاز الالكتروني لدى عينة من الضحايا في الضفة الغربية**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القدس: أبو ديس.
- عبدالله، نوري (2011). العوامل الاجتماعية المؤثرة في ارتكاب الجريمة دراسة ميدانية لأثر العوامل الاجتماعية التي تؤدي الى ارتكاب الجريمة, **مجلة جامعة الأنبار للعلوم الانسانية**, العدد (1), ص ص 132 - 160.
- العويطي، أحمد (2015). **دور الحس الأمني في محاربة الشائعات – دراسة حالة شرطة محافظة خان يونس**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الرباط الوطني: الرباط.
- الغامدي، عبد العزيز (2010) :**علاقة الجريمة بالعوامل الاجتماعية كما يراها ضباط تحقيق شرطة منطقة الباحة**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية: الرياض.
- القحطاني، محمد (2010). **جرائم القتل عواملها وآثارها الاجتماعية–دراسة ميدانية على مدينة أبها في المملكة العربية السعودية**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مؤتة: عمان.
- كباجة، عبد الهادي (2016). **جريمة القتل بدافع الشرف في القانون الفلسطيني–دراسة تحليلية مقارنة**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الاسلامية: غزة.
- منظمة الصحة العالمية الاونروا (2020). **فايروس كورونا المستجد–دليل توعوي صحي شامل**، المكتب الإقليمي للشرق الأوسط.
- نجم, محمد (2010). **قانون العقوبات النظرية العامة للجريمة**, ط3, مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع: عمان.
- نجم، محمد (2013). **أصول علم الاجرام وعلم العقاب**، دار الثقافة للنشر والتوزيع: عمان.

ثانياً: المراجع الأجنبية

- Hooghe, Marc & Vanhoutte, Bram & Hardyns, Wim. & Bircan,Tuba (2011). Unemployment, Inequality, Poverty and Crime. Spatial Distribution Patterns of Criminal Acts in Belgium, 2001-2006, **British Journal of Criminology**, 51(1): pp 1-20.

- Mamadow, J (2011). Psychological and social effects of murders, **Social sciences journal**, (24) 3: pp 104 – 136.
- Raphael, Steven & Ebmer, Rudolf (2001),Identifying the Effect of Unemployment on Crime,**The Journal of Law and Economics**, 44 (1): pp 259-283.

ثالثاً: المراجع الإلكترونية:

- الريماوي، إيهاب (2018). **الجريمة في فلسطين – القوانين الرادعة هي الحل، وفا وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية**، لمزيد من التوضيح أنظر/ي الرابط الآتي:
- https://wafa.ps/ar_page.aspx?id=nZeq3wa828145982631anZeq3w, 24.10.2020, 11:15 A:M.
- الزواوي، يوسف (2020). **كيف أثرت كورونا على مستوى إرتكاب الجرائم في فلسطين، صحيفة الحياة الجديدة**، لمزيد من التوضيح أنظر/ي الرابط الآتي:
- http://www.alhayat-j.com/ar_page.php?id=4cbee14y80473620Y4cbee14, 13.11.2020, 3:15 P:M.
- مركز إعلام وحقوق الإنسان شمس (2020). **ضحايا جدد لتداعي متسارع لمنظومة السلم الأهلي**، رام الله، لمزيد من التوضيح أنظر/ي الرابط الآتي:
- https://www.shams-pal.org/?page_id=45, 24.10.2020, 10:10 P:M.